تعليم النّحو العربيّ عند ابن رشد

Teaching Arabic grammar at Ibn Rushd

د. فاطمة رزاق♥

تاريخ الاستلام: 24-01-2022 تاريخ القبــول: 12-03-2022

الملخّص: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن الحسّ التّربويّ التّعليميّ لابن رشد والذي بدا من خلال إرسائه دعائم نظريّة تعليميّة جسّدت الغاية التي كانت تجول بفكره وهي تسهيل النّحو العربيّ وتيسير تعليمه وفقًا لما أسماه "النّظريّة الصّناعيّة أي "النّظريّة العلميّة" التي تقوم على البراهين كما هو شأن جميع الالسّنة، وتتمثل أسس هذه المقاربة الرّشديّة في صياغة الموضوعات النّحويّة في قوانين كليّة ضروريّة تمكّن المتعلّم من الأداء اللغوي السّليم والابتعاد عن الجزئيات غير الضّروريّة والتّفريعات الشّاذة التي تشوّش فكره وأداءه، الأمر الذي يسهّل على المتعلّم اكتساب المفاهيم النّحويّة بيسر.

الكلمات المفتاحيّة: ابن رشد؛ النّظريّة الصّناعيّة؛ القوانين الضّروريّة؛ المفاهيم النّحويّة.

Abstract: This research aims to reveal the educational sense of Ibn Rushd, which, through laying the foundations of an educational theory, embodied the goal that was wandering in his thought, which is to facilitate Arabic grammar and facilitate its education according to what he called “industrial theory” that is “scientific theory” that is based on proofs as is the case All tongues, and the foundations of this approach are represented in

♥جامعة غرداية، الجزائر، البريد الإلكتروني:grammairearabe78@gmail.com (المؤلّف المرسل).

formulating grammatical topics in necessary universal laws that enable the learner to perform the correct linguistic performance and to stay away from unnecessary particles and abnormal branches that confuse his thought and performance, which makes it easier for the learner to acquire grammatical concepts easily.

Key words: Ibn Rushd; scientific theory; necessary laws; grammatical concepts.

1. مقدّمة: لم يكن أبو الوليد بن رشد الحفيد لامعًا في الفلسفة فحسب، وإنّما كان إمامًا في علوم عصره ومثقفا ثقافة موسوعيّة، فقد ذاع صيته عند الغربيين لكونه شارحا لأرسطو، وبعبقريته الفذة وجهوده العظيمة التي لا تعرف الكلل استطاع أن ينقل إلى الإنسانيّة روائع الفلسفة اليونانيّة، تلك العبقريّة الفريدة التي ضمنت له مكانا ساميًا في دولة الموحّدين.

وهذه الدّراسة هي محاولة للوقوف على تجربة رائدة في مجال تيسير النّحو العربي، لا تقلّ أهميّة عن تجربة ابن مضاء التي لاقت شهرة لا نظير لها، وبنيت عليها أغلب محاولات التيسير في العصر الحديث، هذه التّجربة هي محاولة فيلسوف قرطبة أبي الوليد بن رشد، مجسّدة في كتابه "الضّروري في صناعة النّحو"، الذي سعى من خلاله إلى جعل النّحو العربي أسهل تعليما وأشد تحصيلا، وهو طرح لم ينل حظّه من الدّراسة والبحث، ولم يستثمر بعد –فيما نحسب –على الصّعيد العلمي والبحثي في إيجاد حلول لإشكاليّة تعليم النّحو.

وقد انطلقت هذه الدّراسة من محاولة الإجابة عن الاعتبارات النّظريّة والتّطبيقيّة التي شكلت في مجموعها مشروع ابن رشد لتيسير النّحو العربي ليكون أسهل تعليما للناشئة وبالتّالي حل أزمة النّحو في المجال التّعليمي، وقد اعتمدت الوصف والتّحليل عند محاولة التّعرف على أسس هذه المقاربة الرّشديّة لأنّ طبيعة الموضوع تقتضي ذلك.

2. التّعريف بأبي الوليد بن رشد: هو محمّد بن أحمد بن محمّد بن أحمد بن رشد الشّهير بالحفيد (ابن أبي أصيبعة، 1957، 123/3)، ويكنى أبو الوليد، ولد في مدينة قرطبة عام 520هـ الموافق لـ 1126م في بيت علم وفقه وجاه، فجده كان قاضيا بالأندلس كلّها وأبوه تولى هو أيضا القضاء وشارك في أهم علوم العصر كعلم

التّفسير والحديث والفقه، أمّا وفاته فقد كانت يوم الخميس التّاسع من صفر سنة 595هـ بمراكش بعد المحنة التي امتحن بها وبعد أن عفا عنه المنصور الموحدي (ابن الأبار، 1995، 74/2) ، ودفن – رحمه الله– بمراكش بالمقبرة الواقعة خارج السّور قرب باب تاغزوت، وبعد ثلاثة أشهر حمل إلى قرطبة حيث دفن في روضة أسلافه بمقبرة ابن عبّاس (إرنست ريفان، 1957، 444)، وبموته انطفأت آخر شعلة للفلسفة العربيّة الإبداعيّة التي أضاءت الفكر العربيّ الإسلاميّ خلال قرون عديدة.

3.منهجه في تعليم النّحو العربي: ألّف ابن رشد عددا كبيرا من المصنّفات في الفلسفة والطّب والفقه وعلم الكلام، وفي اللغة أيضًا، ولقد صنّف محمّد عابد الجابري مؤلّفات ابن رشد إلى خمس مجموعات حسب الحقول المعرفيّة التي تتحرك فيها وهي: مؤلّفات في الحقل الدّيني، مؤلّفات في الفلسفة وعلومها، مؤلّفات في الطّب والعلوم، مؤلّفات في العلم المدني (الأخلاق والسّياسة)، مؤلّفات تعليميّة، أمّا مؤلّفاته التّعليميّة فتتميز بأنّها أشبه ما تكون بالكتب المدرسيّة المخصّصة للتعليم، فهي ملخّصات، وبتعبيره هو "مختصرات"، وقد استعمل ابن رشد في عنوان هذه الكتب عبارة "الضّروري في ..."ممّا يدل على أنّه كان يعي تماما طبيعتها التّعليميّة (محمّد عابد الجابري، ابن رشد: سيرة وفكر، 1998، 76)، وليس غريبا على ابن رشد هذا التّوجه التّعليمي، فقد استدعاه عبد المؤمن مؤسّس الدّولة الموحديّة سنة 548هـ إلى مراكش ليستعين به في وضع مناهج التّعليم وترتيب المدارس التي أنشأها. (الجابري ابن رشد: سيرة وفكر، 41). ومن يتتبع عناوين مؤلّفات ابن رشد يجد أنه وسم أربعة منها بعنوان خاص هو "الضّروري في ....."، وهذه المؤلّفات هي: الضّروري في أصول الفقه، الضّروري في السّياسة، الضّروري في المنطق، الضّروري في النّحو وهذه التّصانيف الأربعة من كتب ابن رشد هي من صنف المختصرات، "وتتميز بكونه يعرض فيها ما يعتبره الضّروري في الموضوع الذي يتناوله، مستقيا مادته من مراجع عامة مثل كتب النّحو، أو من كتاب بعينه يختصره ولا يتقيد فيه بطريقة في العرض معينة كما يفعل في الجوامع والتّلاخيص، ولا يخلو هذا الصّنف من مناقشات وآراء اجتهاديّة" (الجابري، ابن رشد: سيرة وفكر، 75)، كما أنّ "كلمة الضّروري التي

تبدأ بها معناها القدر الذي لا بد منه وتشتد حاجة المتعلّم إليه" (محمّد بن شريفة ،28 2000).

فابن رشد يورد "لفظ "الضّروري" كوصف لما سيشتمل عليه من أقاويل علميّة مثل ما ورد في مقدّمة كتابه "الضّروري في المنطق" حيث نقرأ قوله : "الغرض من هذا القول تجريد الأقاويل الضّروريّة من صناعة المنطق ويقصد المقدار من هذه الصّناعة الذي هو الضّروري في تعلم الصّنائع التي كملت على نحو ما هو عليه في زماننا أكثر الصّنائع كصناعة الطّب وغيرها"، والشّيء نفسه نجده في كتابه "الضّروري في أصول الفقه" المعروف أيضا بـ "مختصر المستصفى" في أصول الفقه للغزالي، الذي يقول في مقدمته أنّه سيثبت فيه "جملة كافيّة بحسب الأمر الضّروري في هذه الصّناعة ونتحرى في ذلك أوجز القول وأخصره".(ابن رشد، الضّروري في السّياسة 1998، 30).

وهو يتمتّع بحسّ تربويّ انعكس على فكره وقلمه، ذلك "هو الجانب البيداغوجي في تكوين فكر فيلسوفنا، فلقد انعكس ذلك النّظام التّعليمي، وهذا المناخ الفكري في فكره بصورة مباشرة سواء على صعيد ممارسة التّأليف والتّدريس، أم على صعيد الرّأي المعبّر عنه كوجهة نظر بيداغوجيّة" (محمّد بن شريفة، 35) فابن رشد لم يكن بعيدا عن المجال التّربوي التّعليمي في عصره، إذ "جاء إلى مراكش بدعوة من خليفة الموحدين عبد المؤمن بن علي للمساعدة على إقامة مؤسّسات تعليميّة" (محمود أحمد السّيد، 621)، فكان كتابه "الضّروري في صناعة النّحو" بذلك مجسّدا لرؤاه التّربويّة من أجل تحسين أساليب تعليم اللغة عامّة وعلم النّحو بصفة خاصّة، ولهذا يندرج هذا الكتاب ضمن ما يعرف بالمؤلّفات التّعليميّة" وهي الكتب التي تعرض للمادة النّحويّة سواء أكان المقصود من التّأليف مبتدئا أم متوسّطًا أم متخصّصا" (علي أبو المكارم 2007، 95)، فلا يقصد بالطّابع التّعليمي كتب النّحو الخاصّة بتعليم المبتدئين وإنّما يراد به ما صنف لتبيان الضّوابط التي تميّز الصّواب من الخطأ في التّراكيب وبنيّة المفردات، وما صنّف في تطبيق هذه الضّوابط على النّصوص سواء أكانت هذه المصنّفات مختصرة للمبتدئين، أم كانت مفصّلة للشادين أم مطولة للمتخصّصين فالغرض منها مختصرة أو مطولة تعليم النّحو، وإن اختلفت المستويات التّعليميّة

(محمّد ابراهيم عبادة، 15)، ويمتاز هذا النّمط من المؤلّفات بخصائص تتمثل فيما يلي: (وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، 2007، 213).

-الاكتفاء بالقاعدة مجملة دون تفصيل؛

-عدم العناية بالشّواهد؛

-البعد ما أمكن عن المسائل الخلافيّة؛

-العدول عن التّعريفات الذّهنيّة؛

-عدم الإسراف في التّقسيمات والتّعليلات.

فقد ألّف ابن رشد كتابه لتعليم النّحو العربي للمبتدئين "وإن كان يصلح كذلك لغيرهم، وهو الذي حدا به إلى اختصار مادته، والابتعاد عن الخلافات المذهبيّة، أو الآراء المتشعبة، بل كان تركيزه على تقديم القوانين الكليّة" (منصور علي عبد السّميع ص 93)، إذ قال في آخره "فهذه القوانين هي بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة والوقوف عليها أوّلا من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفي أجزاء هذه الصّناعة، أو المستعمل منها في الأكثر، وخاصّة الولدان، فإنّهم يؤخذون بحفظ هذه القوانين أوّلا، ثم إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بفهم أسباب هذه القوانين، ووجهة انقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، ثم بتفصيل ما في قانون قانون *منها، حتى يستوفوا معرفة جميع الجزئيات المنحصرة في هذه القوانين، فتتم له الصّناعة بسهولة وتحصيل تام في زمان يسير" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 137)، ومعلوم أنّ المصنفات النّحويّة الموجهة لمستوى "المبتدئين" تتميز في مناهجها وموضوعاتها عن تلك التي كتبت للمتوسّطين والمتقدّمين "فقد كانت موضوعات المؤلّفات النّحويّة للمبتدئين محصورة –أو تكاد–في مجال" وضع المختصرات "النّحويّة، تلك التي يحرص المؤلّف فيها على أن يقدّم صورة شاملة لكافة القواعد النّحويّة، هادفا منها إلى تقديم استعراض موجز لما استقر في النّحو من تحديد أنواع الكلمة وأنماط الجملة وعناصرها وعلاقاتها وحالاتها، مستعينا في ذلك أحيانا بالتّمثيل لما يعرض له بنماذج

* كذا وردت في الكتاب، وهذا التكرار مما تميز به أسلوبه، ونجده في عدة مواضع من كتابه.

لغويّة مماثلة – غالبا– لما يسمع الطّالب في حياته التّعليميّة، متحريا الابتعاد عن التّقسيم الدّقيق، مستغنيا عن التّفصيل المسرف، مبتعدا عن الخلاف، منصرفا عن الشّواهد، متجنبا التّعليل، مهملاً التّأويل". (علي أبو المكارم، 2007، 47). فابن رشد أراد صياغة مسائل النّحو كما هي كاملة ومنتهيّة في كتب النّحاة صياغة منهجيّة ترتفع به إلى مستوى العلم، والعلم كما نعلم يعتمد القسمة الصّحيحة غير المتداخلة كما يصوغ مسائله صياغة كليّة تجمع شتات الجزئيات في قوانين عامّة، ذلك هو شأن جميع مجموعات المعارف التي تستحق أن تسمى علما بما في ذلك "علم النّحو" كما هو في جميع الالسّنة". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 7). ونحن نلمس هذه الخصائص في كتاب "الضّروري" باعتباره مشروعا تعليميا موجها للمستوى المبتديء، جسّد مقاربة أبي الوليد لتعليم النّحو العربي، وتتمثل أسس هذه المقاربة فيما يلي:

1.3 صياغة مسائل النّحو في صورة قوانين كليّة (الكليات): يقصد ابن رشد " بالكليّات والقوانين أقاويل عامة يعرف بها جزئيات كثيرة" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 4)، فالنّحو ذاته هو عبارة عن علم بقوانين يعرف بها أحوال التّراكيب العربيّة، "فإنّ الصّناعة هي التي تحيط بأمور كليّة يصل بها الانسان إلى الغرض المطلوب بتلك الصّناعة، ومعرفة تلك الكليّات تكون أتم إذا عرفت بأسبابها" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 3)، والصّياغة العلميّة لأشكال الألفاظ المفردة والمركبة تقتضي جمع هذه الأشكال في معنى كلي (قانون) مع إعطاء سبب ذلك المعنى الكلي، وهو ما يسمّى بالكفاية النّحويّة (أي أساسيات النّحو) في النّظريّة الخليليّة الحديثة التي ترى أنّ "المتعلّم ليس بحاجة إلى معارف مفصّلة وإضافيّة حول القواعد النّحويّة أو الصّيغ الصّرفيّة، ولا إلى فلسفتها، فهذه أمور تهم المتخصّصين لا المتعلّمين فضلا عن المبتدئين، وضررها في هذا السّياق أكثر من نفعها، وإنّما هو بحاجة ماسّة إلى الأساسيات النّحويّة إن على المستوى الإفرادي أو التّركيبي، يتّخذها كأصول يفرع عنها بالمران والتّدريب المنهجي ما يقوّم لسانه وقلمه من الخطأ". (يحي بعيطيش، 2010، 93).

وتمثّل المفاهيم الأساسيّة الضّروري اللازم من النّحو للسلامة اللغويّة عند المتعلّم وبهذه الأساسيات يجلّى هيكل القواعد العربيّة من الاستثناءات والتّفريعات والعلل ويقتصر على الأشيع والأفصح فيستريح المعلّمون والمتعلّمون ويسلم الهيكل العام للغة. (ابراهيم يوسف قاقيش، 1971، 57).

و"القانون أمر كلي منطبق على جميع جزئياته التي يتعرف أحكامها منه كقول النّحاة: الفاعل مرفوع والمفعول منصوب والمضاف إليه مجرور، والقاعدة هي قضيّة كليّة منطبقة على جميع جزئياتها" (الشّريف الجرجاني،143)، فالقانون مرادف للقاعدة التي عرفت "بأنّها أمر كلي منطبق على جميع جزئياته عند تعرّف أحكامها منه" (التّهانوي، 1996، 1295)، فهدف صياغة القوانين الجامعة في صناعة ما هو تسهيل تعلمها كما يقول الفارابي "والقوانين في كل صناعة أقاويل كليّة أي جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة ممّا تشتمل عليه تلك الصّناعة حتى يأتي على جميع الأشياء التي هي موضوعة للصناعة أو على أكثرها، وتكون معدّة إمّا ليحاط بها ما هو من تلك الصّناعة لئلا يدخل فيها ما ليس منها، أو يشذّ منها ما هو منها، وإمّا ليمتحن بها مالا يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالطٌ، وإمّا ليسهّل بها تعلم ما تحتوي عليه الصّناعة وحفظها" (الفارابي، إحصاء العلوم، 1996، 17)، وهذا هو السّبب الذي دعا ابن رشد إلى تصنيف كتابه إذ يقول: "ونحن نريد أن يكون إحصاؤنا لذلك أوّلا بأقاويل كليّة أعني في غاية ما يمكننا من العلوم لكي يمكن لمن أراد أن يصير بعد ذلك إلى تفصيل كل كلي من تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة وخواصها اللازمة [...] أعني أن يبدأ أوّلا بتعلم الكليات المحيطة بالمطلوبات في تلك الصّناعة إمّا بأقاويل كثيرة أو ضروريّة ثم يصير بعد ذلك من أحب الاستقصاء إلى تفصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة واستثناء ما يجب استثناؤه من الأمور النّادرة إن كان ذلك موجودا فيها، أعني في تلك القوانين الكليّة" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 59)، فيرى ابن رشد أنّه يجب أن يبدأ أوّلا بتعلم الكليات "وإنّما كان الابتداء بهذه الأقاويل نافعا في الصّنائع، لأنّ ترتيب التّعلّم يقتضي أن تصير من الأعرف إلى الأخفى، والكليّات أعرف عندنا وأسهل من الجزئيات، ولذلك إذا وجدنا في أمرنا قولا كليا حاضرا فرحنا به ولم نعرج على الجزئيات، وأيضًا فإنّ

الكليّات نافعة للمتذكر ونافعة للمبتديء بالنّظر في الصّناعة لأنّه يسهّل بذلك عليه علمها، فإن اقتصر عليها كفته، ولذلك كان الأفضل في تعليم الولدان أن يلقى إليهم أوّلا الأقاويل الكليّة، ويؤخذوا بحفظها، فإذا شدوا وأرادوا الكمال في الصّناعة أخذوا بتفاصيلها وليس يصلح هذا بالولدان في تعلّم الصّناعات فقط بل وفي كل ما يرام أن ينشؤوا عليه من الفضائل الجمليّة" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008 59)، وقد كرّر ابن رشد هذا الرّأي التّربوي في موضع آخر إذ يقول: "فهذه القوانين هي بالجملة حاصرة لجميع الألفاظ المعربة، والوقوف عليها أوّلا من أنفع الأشياء لمن أراد أن يستوفي أجزاء هذه الصّناعة، أو المستعمل منها في الأكثر، وخاصّة الولدان فإنّهم يأخذون بحفظ هذه القوانين أوّلا، ثم إذا صاروا إلى الفهم أخذوا بهم أسباب هذه القوانين، ووجهة انقسام الكلام إليها وانحصاره فيها، ثم بتفصيل ما في قانون قانون منها، حتى يستوفوا معرفة جميع الجزئيّات المنحصرة في هذه القوانين، فتتم له الصّناعة بسهولة وتحصيل تام في زمان يسير، وإن اقتصر عليها ذوقهم وارتياض في ميزها في كلام العرب كفى كثيرا من تشعيب وتفتق للقوانين التي رام النّحاة أن يحصروا من قبلها هذا الجزء من هذه الصّناعة، وبخاصّة إذا اعتبر ما يتكلّفون في ذلك من الألفات التي يسمّونها إعرابا، ويأخذون الولدان بحفظها" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو،2008، 137)، ففهم هذه الكليات يعدّ مرحلة أولى في تعلّم النّحو تخصّ المتعلّم المبتديء، فإذا شدا أمكنه التّعمق في الجزئيات، "ومن وقف على هذه القوانين، وفهم انحصار الكلام فيها، وكان من أهل صناعة النّحو، أمكنه أن يأتي بتفاصيلها من كتب النّحاة، وأن يحصر فيها ما افترق في كتبهم". (ابن رشد الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 138).

فإنّ التّرتيب الصّناعي أي المنهج العلمي يقتضي أن يبدأ أوّلا بتعلّم الكليّات الضّروريّة المحيطة بالمطلوب في تلك الصّناعة، ثم إلى من أراد الاستقصاء إلى تفصيل تلك الكليات إلى أنواعها الأخيرة واستثناء ما يجب استثناؤه من الأمور النّادرة كان ذلك موجودا في تلك القوانين الكليّة لأنّ ترتيب التّعليم يقتضي أن يصير الإعراب من الظّاهر إلى ما ليس ظاهرًا والكليّات أبين وأوضح وأسهل من الجزئيّات في التّعلّم وذلك حتى نتمكّن من ربح الوقت من جهة والمتعلّم من جهة أخرى، إذ المنهج العلمي

يعتمد على القوانين في دراسة جميع الظّواهر ومنها اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعيّة فابن رشد يرى إمكانيّة صياغة قواعد النّحو في قوانين كليّة، ولكن يجب الاقتصار فيه على ما تحتمله هذه الصّناعة، وبالتّالي "التّوسّط في ذلك"، وهذا راجع إلى أنّ كليات هذا العلم كليات استقرائيّة، والاستقراء ناقص بطبيعته وبالتّالي لابد من استثناءات يجب التّنبيه إليها. (محمّد عابد الجابري، التّجديد في النّحو بين ابن مضاء وابن رشد 2002، 8). وذلك رأي ابن خلدون أيضا إذ اعتبر التّدرج من الأصول إلى الفروع أو من الكليات إلى الجزئيات في تعلّم العلوم المختلفة بحسب مستوى المتعلّم أمرا ذا أهميّة إذ قال: "اعلم أنّ تلقين المتعلّمين للعلوم إنّما يكون مفيدا إذا كان على التّدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أوّلا مسائل في كل باب من الفن هي أصول ذلك الباب ويقرّب له في شرحها على سبيل الإجمال، ويراعى في ذلك قوة عقله واستعداده لقبول ما يورد عليه حتى ينتهي إلى آخر الفن، وعند ذلك تحصل له ملكة في ذلك العلم إلاّ أنّها قريبة وضعيفة، وغايتها أنّها هيّأته لفهم الفن وتحصيل مسائله. ثم يرجع به إلى الفن ثانيّة، فيرفعه في التّلقين عن تلك الرّتبة إلى أعلى منها، ويستوفي الشّرح والبيان ويخرج عن الإجمال، ويذكر له ما هنالك من الخلاف ووجهه، إلى أن ينتهي إلى آخر الفن فتجود ملكته، ثم يرجع به وقد شدا، فلا يترك عويصا ولا مبهما ولا منغلقا إلاّ أوضحه وفتح له مقفله، فيخلص من الفن وقد استولى على ملكته، هذا هو وجه التّعليم المفيد، وهو كما رأيت إنّما يحصل في ثلاثة تكرارات". (ابن خلدون 2003 213/3).

والحقيقة أنّ منهج ابن رشد يعد منهجا تربويا في تقديم المعرفة واكتساب الضّروري من أيّ علم، إذ يتعلم المبتديء الكليات من العلم، فإذا تقدّم في التّعليم أخذ بالتّفاصيل والجزئيات (محمود أحمد السّيد، 630)، يقول أحد الباحثين في وصف منهج ابن رشد في حصر المسائل النّحويّة في قوانين كليّة: "ابن رشد قصد بتأليف كتابه إلى إعادة تقعيد النّحو أو إلى ما يعرف في وقتنا بتيسير النّحو، وذلك بجمع كلياته وقوانينه مع التّدريج في تلقينها للمتعلّمين ولاسيما صغارهم" (محمّد بن شريفة، 2000، 39)، لهذا فيمكن اعتبار كتاب الضّروري في صناعة النّحو من النّحو الوظيفي إذ أنّه يركّز على الكليّات أو الأساسيات التي ينبغي للمتعلّم أن يتزود بها حتى يقرأ ويتحدث

ويكتب ويستمع فيتمثل ويفهم ما يستمع إليه فهما صحيحا ويعبر شفاهيا وكتابيا بأسلوب خال من الأخطاء. (محمود أحمد السّيد، 630).

فالثّقافة الموسوعيّة لابن رشد قد ساعدته على وضع "الضّروري في صناعة النّحو"، إذ إنّه ركز على مفاتيح علم النّحو والأمور الأساسيّة فيه بمنأى عن الشّذوذات والاستثناءات والمماحكات والتّأويلات، فجاء كتابه إسهاما فعالا في صرح القواعد النّحويّة (محمود أحمد السّيد 640) لأنّ غاية التّأليف النّحوي للمبتدئين تتمثل في إيقاف الدّارس على الظّواهر موضوع الدّراسة وإحاطته بقواعدها، والظّواهر موضوع الدّراسة هي التي تتسم بالشّيوع والاطراد، الأمر الذي يسمح للمبتديء أن يستعملها في ضبط الجملة العربيّة قراءة وكتابة، ومن ثم لا ينبغي أن تتوقف هذه المؤلّفات عند الأساليب التي تعوق استيعاب الظّواهر المدروسة أو تحول دون التّمرس بقواعدها، كتقرير بعض الظّواهر النّادرة أو الشّاذة، أو الأخذ ببعض أساليب التّأويل أو اللجوء إلى محاولة التّعليل أو الالتفات إلى ذكر الأصول، إذ إنّ في كل صورة من هذه الصّور نوعا من إفساد العمليّة التّعليميّة بالتّشويش على الظّاهرة اللغويّة، فلمح الظّواهر الشّاذة عبء لا سبيل للمبتديء بتحمله، فضلا عن أنّه قد يسلمه إلى نوع من الإحساس بمرونة الظّواهر ومن ثم انفلاتها من الضّوابط، الأمر الذي قد يسوغ له مخالفة ما يطرد بتأثير الخلط بين ما هو مألوف وما هو غير مألوف". (علي أبو المكارم، 2007، 121).

وتجدر الإشارة إلى أنّ ملامح هذا المنهج الرّشدي في التّركيز على أساسيات علم النّحو قد بدت عند بعض النّحاة المتقدمين ممّن قصدوا إلى تبسيط النّحو العربي من أمثال خلف بن حيان الأحمر البصري في كتابه "مقدّمة في النّحو" وأبي جعفر النّحاس النّحوي في كتابه "التّفاحة في النّحو".

وقد طبق ابن رشد هذا الرّأي وقام بحصر المسائل النّحويّة في قوانين كليّة، ثم افتخر بما صنعه في ضبط كليات الإعراب وانتقد منهج النّحاة إذ قال: "ومن وقف على ما كتبناه في ذلك وكان من أهل الإنصاف ظهر له أنّ المسلك الذي سلكناه في تفهيم هذا الجزء وحصر معانيه هو أدخل في الأمر الصّناعي". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 75،2008).

وقد صنّف ابن رشد هذه القوانين الكليّة إلى صنفين: قوانين تتعلق بإعراب القول وقوانين تتعلق بتركيب القول، فقال: "وهذه القوانين هي جنسان: قوانين في الإعراب وقوانين في تركيب القول" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 60) وقوانين تركيب القول على صنفين: قوانين في شكل القول وقوانين في مواده، "وأمّا القوانين التّركيبيّة فإنّها تنحصر في الأكثر في قسمين: في معرفة شكل القول، وفي معرفة الألفاظ التي يتركب منها القول، كالحال في سائر الموجودات المركبة، فإنّ الصّحة والفساد فيها يدخل من الوجهين جميعا، مثال ذلك أنّ البيت إنّما تلحقه الجودة والرّداءة من قبل هذين الجنسين أعني من قبل شكله أو من قبل الأشياء التي تركّب منها، وكذلك الحال في القول". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008 72).

أمّا قوانين إعراب القول فنذكر منها مثلا قوانين الصّفة: وفيها ثلاثة قوانين:

أحدهما: أنّ الاسم المفرد إذا نعته، جاز الرّفع والنّصب، تقول: يا زيد العاقلُ والعاقلَ؛

والثّاني: أنّ كل اسم مضاف فإنّ نعته منصوب مثله، نحو قولك: يا غلام محمّد العاقلَ، بالنّصب إن جعلته نعتا للغلام، أو بالخفض إن جعلته نعتًا لمحمّد؛

الثّالثّ: إذا وصفت اسما علما بابن مضاف إلى علم نحو: يا زيد بن عمرو وابن عمرو، وتحذف التّنوين في هذه الصّفة خاصّة كما تفعل في المضاف. (ابن رشد الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 114).

وأمّا قوانين تركيب القول التي ذكرها، وتخص القول المركب من المبتدأ والخبر وتتعلق بشكل القول ومواده فتتمثل في قوله: "أمّا شكل القول الذي هو الابتداء والخبر فأن يكون المبتدأ مقدّمًا والخبر مؤخّرًا، وقد يجوز تقديم الخبر نحو قولك: في الدّار زيد، وقائم عمرو، وقد يأتون بالمبتدأ ويحذفون الخبر إذا كان في الكلام دليل عليه وقد يفعلون عكس هذا، وقوله تعالى:﴿ **فَصَبْر جَمِيل** ﴾ يتأول على الوجهين جميعا فمن قال الخبر منه هو المحذوف، قال تأويله: فصبر جميل أسأل، ومن قال المبتدأ هو المحذوف، قال تأويله: فحسبنا صبر جميل، وربّما أتت مواضع لا يصرحون فيها بالخبر نحو قولهم: لولا زيد لأكرمتك، لأنّ تأويله: لولا زيد موجود لأكرمتك، ومن هذا

الباب قولهم: لا إله إلاّ الله، تأويله عندهم: لا إله موجود إلاّ الله، وقد قلنا في الشّكل الذي يلفى في هذا الباب من أكثر من تركيب واحد: تركيب إخبار وأنّ أصله أن يكون مركّبا من تركيبين: تركيب إخبار وتركيب تقييد، وأمّا مواد هذا القول فإنّ الألفاظ التي تقع مبتدأة هي جميع أصناف الأسماء التي تقدم ذكرها، أعني الأسماء المطلقة والمضمرة المرفوعة المنفصلة والموصولات والمبهمات، وقد تكون قولا مركبا تركيب تقييد، والموصولات داخلة في هذا الجنس، وأمّا مواد الخبر فقد تكون قولا إمّا مركّبًا تركيب خبر أو تركيب تقييد، وقد تكون لفظا مفيدا". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 73).

والذي يمكن تسجيله من قراءة كتاب الضّروري في صناعة النّحو لابن رشد هو أنّ الكتاب يحمل مفهوما جديدا لعلم النّحو، مخالفا لما تواضع النّاس عليه عن هذا العلم، وأبرز سمات هذا المفهوم الجديد لعلم النّحو عند ابن رشد، هو محاولته الجمع بينه وبين دساتيره العامّة، وحذف جزئياته اللامتناهيّة، من أجل الإمساك بأصول النّحو ومقدّماته المقررة الثّابتة.

2.3 اعتماد التّرتيب الصّناعي (المنهج العلمي): حيث يتجلّى الجانب البيداغوجي في تكوين فكر ابن رشد، إذ انعكس ذلك النّظام التّعليمي في فكره بصورة مباشرة سواء على صعيد ممارسة التّأليف والتّدريس، أم على صعيد الرّأي المعبّر عنه كوجهة نظر بيداغوجيّة، والمتابع لنصوص ابن رشد من هذه الجهة لابد أن يلاحظ أنّه يلحّ باستمرار على ضرورة اتباع "التّرتيب" في دراسة العلوم والفلسفة، ومن ذلك أيضًا تعليقه على التّرتيب الذي اتبعه أرسطو في عرض أقسام العلم الطّبيعي، الذي بدأ بالبحث في المباديء الأولى لجميع ما قوامه بالطّبيعة لينتقل إلى (اللواحق العامّة) للموجودات الطّبيعيّة كالزّمان والمكان.

فابن رشد يرى أن ينطلق التّرتيب الصّناعي العلمي في علم النّحو من تقسيم الألفاظ إلى بسيط ومركب –وهي قسمة حاصرة غير متداخلة –بدل تقسيمها إلى فعل واسم وحرف، هذه القسمة وإن كانت حاصرة بدورها فإنّها متداخلة، فقد انتقد ابن رشد كتاب سيبويه إذ أخضع أهم مرتكزاته إلى التّحليل، وبيّن أنّ علة قواعد سيبويه تقوم

على التّمييز في كلام العرب بين الاسم والفعل والحرف، وهذا التّبويب الجائر بحسب ابن رشد هو الذي أنتج تداخلا وخلطا بين الموضوعات والمستويات، فالكلام عن الاسم يستلزم في مرحلة ما الكلام عن الفعل مثلما يحصل أحيانا عند دراسة الفاعل والمفعول نظرا إلى أنّ كليهما أسماء في الأصل، هذا النّوع من التّداخل بين الموضوعات والمستويات في كتب النّحو العربي، هو الخلل الذي أراد ابن رشد تصويبه في كتابه.

ومن هنا يكون التّرتيب العلمي هو دراسة الألفاظ المفردة أوّلا ثم الانتقال بعد ذلك إلى الألفاظ المركبة (أو الجمل باصطلاح النّحاة)، أمّا علم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة (الصّرف) فيدرس تلك الألفاظ من ناحيّة الكم والكيف، أمّا من ناحيّة الكم فتشمل المجرد والمزيد، الأوزان الصّرفيّة، الجامد والمشتق والمصدر، صيغ الأمر والنّهي، أصناف الزّيادة (التّضعيف...)، وأمّا من ناحيّة الكيف فتضم الصّحيح والمعتل عند التّذكير والتّأنيث والتّثنيّة والجمع، وأيضا أقسام الفعل (الماضي والمضارع والأمر) والوجوه أي تصريف الفعل مع المتكلّم والمخاطب والغائب، والقلب والإبدال وأمّا علم قوانين الألفاظ عندما تركب (النّحو) فيدرس قوانين الأطراف وأحوال التّركيب أمّا علم قوانين الأطراف فيعطي قوانين أطراف الأسماء والأفعال عندما تركب، سواء كان ذلك في أوائلها مثل أل التّعريف للأسماء، أو في أواخرها مثل علامات الاعراب في الأفعال والتّنوين في الأسماء، فيدرس المنون وغير المنون من الأسماء، والمعرب من الأفعال، كما يدرس كيفيّة بناء الحروف، وأمّا علم قوانين أحوال التّركيب نفسه فيبين كيفيّة تركيب الألفاظ وترتيبها (الجملة المفيدة، البسيطة والمركبة...).

هنا لابد من الإشارة إلى أنّ ابن رشد يطبق التّرتيب نفسه الذي ذكره أبو نصر الفارابي في كتابه "إحصاء العلوم" بوصفه الطّريقة العلميّة أو "التّرتيب المنطقي" الخاص بعلم اللسان، وأهم عناصر هذا التّرتيب تتضح من خلال تمييز الفارابي في علم اللسان بين علم اللغة الذي غرضه "حفظ الألفاظ الدّالة عند كل أمّة ما وعلم ما يدل عليه شيء منها" وبين علم النّحو والصّرف وهو "علم قوانين تلك الألفاظ" ثم يصنّف "الألفاظ الدّالة في لسان كل أمّة" إلى قسمين "مفرد ومركّب، فالمفرد كالبياض

والسّواد والانسان والحيوان، والمركّب كقولنا الانسان حيوان وعمرو أبيض".(الفارابي إحصاء العلوم، 18).

ذلك هو التّرتيب الصّناعي (العلمي) لموضوعات الصّرف والنّحو كما يجري العمل به في جميع اللغات، وقد تبنى ابن رشد بصورة عامّة الهيكل العام لهذا النّموذج الذي عرضه الفارابي، ولكنّ هذا لا يعني أنّه اكتفى بما ذكره أبو نصر من عناصر هذا النّموذج بل أضاف إليها أخرى، وقدّم وأخر وعدّل ممّا يدل دلالة قاطعة على أنّه لم يستنسخ النّموذج الذي عرضه الفارابي، كما أنّ عبارة "كما هو مشترك في جميع الالسّنة" تتكرر بصورة توحي بأنّه كان على بيّنة من نحو لغة أو لغات أخرى.

فابن رشد بحكم نشأته في الأندلس واحتكاكه باللغة اللاتينيّة التي تنظمها قواعد نحو "برهانيّة" مختلفة عن العربيّة يرى أنّ بنيّة النّحو العربي القائمة على سلسلة معقّدة من الصّعوبات التي يمكن تفكيكها وتبسيطها دون حذف أو إلغاء، مبنيّة على نظريات مخالفة لما أسماه "النّظريّة الصّناعيّة" أي النّظريّة العلميّة التي تقوم على الفرضيّة والبرهان كما هو شأن كل لغات العالم الحيّة، ولهذا لابد من ترتيب مسائل النّحو على المجرى الصّناعي انطلاقا من الفكرة الفلسفيّة المنطقيّة القائلة "البسيط من كل شيء قبل المركّب"، وبالتّالي فـ "التّرتيب الصّناعي يقتضي أن يبتدأ أوّلا بالألفاظ المفردة ثم بالمركبة ثانيا ثم باللواحق ثالثًا".(ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو 2008، 7).

ويحدّد ابن رشد الغاية من النّحو بأنّها ليست دراسة الألفاظ المفردة والمركّبة كألفاظ، بل دراسة أشكال هذه الألفاظ عند النّطق بها، ويقصد "الأشكال" التي في بنيتها"، والأشكال "الزّائدة على بنيتها"، سواء منها المتبدلة بحسب تبدل المعاني، وغير المتبدلة (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 3،2008) ومعنى "الأشكال" هنا هي ما يعبر عنه حديثا بـ "الظّواهر النّحويّة" والمقصود:

1- الصّيغ التي تكون عليها الألفاظ المفردة عندما تضاف إليها أشياء ليست من بنيتها الأصليّة، سواء كان ذلك في أواخرها كالإعراب والبناء والتّقاء السّاكنين والوقف والتّثنيّة والجمع والتّذكير والتّأنيث والنّسبة والتّصريف أم كان في أوائلها مثل (ال) التّعريف وهمزة الوصل والقطع أم في أواسطها كالتّصغير ...إلخ.

2- الصّيغ التي تكون عليها الألفاظ المركبة (الجمل) مثل ما يلحقها من التّقديم والتّأخير (كتقديم الخبر على المبتدأ) والزّيادة والحذف (الجابري، التّجديد في النّحو بين ابن مضاء وابن رشد، 8-9).

3.3 التّقليل من الشّواهد النّحويّة واعتماد التّمثيل: يعرّف الشّاهد النّحوي بأنّه دليل نصّي من القرآن الكريم أو كلام العرب المحتج به شعرا ونثرا، يمتحن صواب التّقنين النّحوي، ويستدل به على اطراد القوانين النّحويّة ويحتكّم إليه في مسائل الخلاف النّحوي (سهى فتحي نعجة، 2008، 334)، فالشّواهد إنّما يؤتى بها لإثبات صحّة القاعدة التي استنبطها النّحاة القدامى بعد استقراء كلام العرب، ويكثر الإتيان بالشّواهد عند اختلاف النّحويين في إجازة تركيب أو رفضه، فيحتاج المجيز أن يأتي بالنّص الذي يشهد له بصحة دعواه، كما يكثر الإتيان بالشّواهد أيضا لتبيان ما شذّ عن القاعدة المستنبطة.

وكتاب الضّروري لابن رشد يجمع بين دفتيه عددا من الشّواهد القرآنيّة (خمسة وعشرين شاهدا) وعددا من الشّواهد الشّعريّة (ستة عشر شاهدا) والنّثريّة (خمسة شواهد)، فمن الشّواهد التي جيء بها في إطار الخلاف بين المذاهب النّحويّة "يقولون -أي الكوفيون-ما رأيته من شهرين، والبصريون يأبون ذلك، والكوفيون يحتجون بقول زهير بن أبي سلمى: (من الكامل).

لمن الدّيار بقنة الحجر أقوين من حجج ومن دهر"

(ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 90)

ومن الشّواهد التي جيء بها لتبيان ما شذّ عن القاعدة قوله: "وأمّا إذا تأخر الفعل- عن الاسم المؤنّث غير الحقيقي-فلا يجوز حذف التّاء إلاّ شاذًّا وأنشدوا: ولا أرض أبقل إبقالها" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 37،2008).

كما عني ابن رشد بالتّمثيل كثيرا، إذ تكثر الأمثلة المصنوعة في كتابه، فقد حرص في أحيان كثيرة على أن يذكر أمثلة تشمل المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنّث، كما في نحو قوله: "والمنصوب المنفصل، أمّا للمتكلّم المفرد فـ "إياي" وللجماعة "إيانا"، وليس فيه تأنيث ولا تثنيّة، وأمّا للحاضر المفرد فـ "إياك" مفتوحة

الكاف للمذكر، و"إياك" مكسورة للمؤنّث، و"إياكما" للاثنين يستوي فيه المذكر والمؤنث، و"إياكم" و"إياكمو" لجماعة المذكر، و"إياكن" لجماعة المؤنث، و"إياه" للغائب المذكر المفرد، و"إياها" للمؤنّث، و"إياهما" للاثنين المذكرين والمؤنثين و"إياهن" لجماعة المؤنث" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 44،2008) فالمثال النّحوي تركيب مصنوع يضعه النّحاة تطبيقا لقاعدة نحويّة ومثالا عليها، وعلى ذلك فهو ما يؤتى به لإيضاح القاعدة النّحويّة وإيصالها إلى ذهن المتعلّم، وهذه الأمثلة مصنوعة لتعبر عن الشّكل اللغوي الذي يصور متطلّبات القاعدة النّحويّة حيث أنّ تنوع الأمثلة وكثرتها يتيح فرصة للمتعلّم لتذوق التّركيب ويساعد على تكوين الحس اللغوي السّليم، "ولما كان استئناس العقول القاصرة بالأمثلة أكثر لكون الجزئي أوّل المدركات شاع في مخاطبات المتعلّمين التّعريف به" (الشّريف الجرجاني، 482)، كما أنّ المثال النّحوي بوابة عبور إلى القاعدة النّحويّة، "ذلك أنّ تعليم النّحو للمبتدئين مرتبط بالضّرورة بنصوص لغويّة تحمل الظّواهر المراد استخلاص قواعدها وتصور خصائصها، إذ المبتديء لا يستطيع أن يلمس الظّواهر مجردة من نصوصها، ولا أن يستوعب القواعد بعيدا عن نماذجها، فالنّص بالنّسبة له وسيلة لا غنى عنها للإدراك والفهم والاستيعاب جميعا" (علي أبو المكارم، 2007، 120)، لأنّ علم النّحو من أحوج العلوم العقليّة إلى التّمثيل عليها، فمنطلقاته الرّياضيّة أو الفلسفيّة أو الفقهيّة عصيّة غالبا على النّاشئة، ويضحى التّمثيل عليها خطوة أولى مهمة في تقريبه إلى الأذهان، وبلوغه حدّ الأفهام (سهى فتحي نعجة، 2008، 336)، وهذا ما جعل بعض المختصرات النّحويّة المصنفة للمبتدئين تحتفي بإيراد الأمثلة لتوضيح القواعد النّحويّة، وابن خلدون يعيب الكتب النّحويّة التي تخلو من الشّواهد والأمثلة إذ يعتبرها وكأنّها قوانين عقليّة لا تحقق الغاية وهي ترسيخ الملكة اللغويّة، وهو يشيد بكتب النّحو التي تتضمن الشّواهد من القرآن الكريم والشّعر العربي وكلام العرب لأنّ هذه الشّواهد تعين الدّارسين على تكوين ملكة اللسان العربي (ابن خلدون، 2003 495/3)، فالمثال النّحوي له وظائف عدة في تعليم اللغة عموما والنّحو خصوصا إذ "يفتح العالم المغلق من الكلام، فهو يعد بمثابة المفسّر والشّارح والكاشف لكلام صاحبه، يؤتى به عند تعذر الفهم أحيانا أو عند التّطبيق أو التّأكيد على صحّة القول"

(محمّد ناجي حسين دراغمة، 2012، 19)، وأهم وظائفه أنّه ييسر تحصيل القواعد النّحويّة، والاحتفاء بالمثال النّحوي المصنوع في الدّرس النّحوي الحديث إنّما منهج يتوسّل لتيسير النّحو العربي وتقريبه من المتعلّمين.

4.3 البعد عن الخلاف النّحوي: يخلو كتاب الضّروري في صناعة النّحو من أصداء الخلافات بين النّحويين، فليست المسائل الخلافيّة التي ذكرها ابن رشد سوى جزء محدود من المسائل الخلافيّة في النّحو، وهذا أمر طبيعي لأنّه يصنف كتابا تعليميا وليس مؤلّفا في الخلاف النّحوي، عكس كثير من مصنفات النّحويين التي تحتفي بذكر المسائل الخلافيّة وأطراف الخلاف وحجج كل طرف "الأمر الذي كان ينبغي أن يحصر في دائرة البحث النّحوي، دون أن يتجاوزه إلى مستوى التّعليم النّحوي، ولكن مصنفات هذا النّحو شاءت أن تغرق الطّالب منذ البداية في هذا الخلاف، ومثله كثير، الأمر الذي يمثل صعوبة إضافيّة للدارسين"(علي أبو المكارم 2007، 118)، إذ إنّ خلاف النّحاة قد امتد في أحيان كثيرة من مجال البحث النّحوي إلى رحاب النّحو التّعليمي، حيث كان كثير من النّحاة الذين يحرصون على تعليم الطّلاب يخلطون بين ما يقال في البحث وما يقرر في التّعليم. (علي أبو المكارم، 2007، 113).

ومنهج ابن رشد في ذكر المسائل الخلافيّة يتمثل في عدم الاكتفاء بالإشارة إلى وجود اختلاف في الآراء بين النّحويين في مسألة ما بل يحدد أطرافه ولكن دون أن يعرض لأدلّة كل طرف، وقد ذكر في كتابه سبع مسائل خلافيّة نذكر منها قوله: "وهذه الأسماء هي التي تسميها النّحاة بالمصادر، ويقولون إنّها اسم للفعل، والفعل مشتق منها عند نحاة البصرة، والكوفيون يرون عكس هذا، ولكل واحد منهما حجّة والأظهر قول البصريين". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو 2008، 16).

5.3 التّقليل من التّأويل والتّوجيه النّحوي: اعتمد ابن رشد التّأويل في عدد من المسائل النّحويّة كما وجّه الإعراب في عدد منها، وكان هدفه توضيح بعض الألفاظ المفردة والمركبة للمتعلّم، رغم أنّ "الاعتماد على التّأويل –فضلا عمّا يمثّله من خطأ في تحليل الظّواهر– قد يغري المبتديء بتعود التّجاوز في التّعامل مع اللغة

وعدم الالتّزام بضوابطها تحت إلحاح الرّغبة السّاذجة في تجاوز ما هو معروف والرّكون إلى التّعليل فضلا عن خطر اتصافه بالذّاتيّة لاضطراره إلى البحث فيما وراء الظّواهر دون ضوابط موضوعيّة، فإنّه قد يدعو المتعلّم إلى الاعتماد على العقل في مواجهة نصوص اللغة وظواهرها، الأمر الذي قد ينتهي به إلى إهمالها بدعوى منطقتها "(علي أبو المكارم، 2007، 122)، ومن ثم يؤدي إلى إفساد العمليّة التّعليميّة بالتّشويش على الظّاهرة اللغويّة، ومن أمثلة تأويلاته التي تضمنها كتاب الضّروري "وهذا النّوع من المبتدأ والخبر الذي يلي (لولا) هو ممّا حذف فيه الخبر وتقدير الكلام عندهم: لولا زيد موجود لأكرمتك أو لولا وجود زيد لأكرمتك".(ابن رشد الضّروري في صناعة النّحو، 2008، 101).

ومن نماذج التّوجيه النّحوي في كتاب الضّروري قوله: "فإن كرّرت حرف لا فقلت: لا رجل في الدّار ولا امرأة كان لك أن ترفع الاسمين جميعا وتنونها، ويجوز أن تنصب الأوّل وترفع الثّاني أو تنصبهما جميعا، والنّصب على وجهين: إمّا أن تنوّن الثّاني أو لا تنوّن، ويجوز أن ينصب الأوّل ويرفع الثّاني، وكذلك إذا وصفت الاسم المنكور جاز لك فيه الثّلاثة الأوجه، نحو قولك: لا رجلَ عاقلَ في الدّار، ولا عاقلا ولا عاقلٌ". (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 80،2008).

6.3 التّعريفات والحدود: عرّف ابن رشد الحدّ بأنّه "قول يعرّف ماهيّة الشّيء بالأمور الذّاتيّة التي بها قوامه"(ابن رشد، رسائل ابن رشد الفلسفيّة، 1994، 66) وهذا التّعريف لا يختلف عن تعريفه عند النّحويين إذ "هو الدّال على حقيقة الشّيء" (أبو القاسم الزّجاجي، 1979، 46)، و "هو الكاشف عن حقيقة الشّيء" (أبو البقاء العكبري، 49،2007)، فالجامع بين هذه التّعريفات هو كون الحد يبين حقيقة الشّيء وماهيته، فالتّعريفات عبارة عن كليات مستنبطة من كلام العرب، وهي "كالقواعد لأنّها تتضمن قواعد كليّة، وكل ما وجد فيه قيود التّعريف كان داخلا في المعرّف، فهي حكم كلي ينطبق على جميع أفراده، لتعرف أحكامه من هذه القواعد، فالحدود النّحويّة تمثل أصلا أو قاعدة استنبطت من كلام العرب، وكل ما وجد من كلام العرب يشابه هذه القاعدة يأخذ حكمها ويطبق عليه"(جنان التّميمي، 1429هـ، 4)، وقد اشتغل

النّحويّون بوضع الحدود النّحويّة لهدف تعليمي يتمثل في إرادتهم تبسيط وتسهيل النّحو على المتعلّم "ليتمكن من تعلم القواعد النّحويّة وتيسير حفظها واستذكارها واستيعابها، فوجود حدود تتميّز بالاختصار والاقتصار على الأسس العامّة للنحو كان معينا على حفظ أصول النّحو وقواعده، وتقريب الحقائق إلى أذهان المتعلّمين في مراحلهم المختلفة ليسهل عليهم حفظها" (جنان التّميمي، 94)، فصياغة المفاهيم النّحويّة في صورة حدود وتعريفات تمثّل ركنا أساسيا من أركان المنهج التّعليمي والأمور التي تستعمل في التّعليم كثيرة "منها استعمال الألفاظ الدّالة على الشّيء وحدّ الشّيء وأجزاء حدّه وجزئياته وكلياته ورسوم الشّيء وخواصه وأعراضه وشبيه الشّيء ومقابله والقسمة والمثال والاستقراء والقياس، وهذه كلّها ماعدا القياس فتنفع في تسهيل الفهم والتّصور".(الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 87).

ولقد اعتمد ابن رشد في مقاربته أنواعا من التّعريف، وذلك لتسهيل تعليم القواعد الكليّة للنحو العربي وممّا يلاحظ أنّه يستخدم المقاييس المنطقيّة في بعض الحدود النّحويّة.

فقد اعتمد التّعريف بالحد على منهج المناطقة، وذلك بذكر الجنس والفصل لأنّه أدلّ على جوهر المحدود، ويشترط فيه أن يكون جامعًا مانعًا، "وهو التّعريف الذي يتم بذكر صفة جوهريّة للشيء المعرف تميّزه بشكل قاطع عن غيره من الأشياء "(جنان التّميمي، 25)، والتّعريف بالحد هو "من الأنحاء المستحسنة في التّعليم التّحديد، أي فعل الحد أيّ إيراد حد الشّيء، وهو ما يدلّ على الشّيء دلالة مفصلة بما به قوامه بخلاف الرّسم فإنّه يدل عليه دلالة مجملة "(القنوجي، 1978، 89/2)، فقد عرّف كلا من الاسم والفعل بالحد، إذ عرّف الاسم بأنّه "لفظ يدل على معنى غير مقترن بزمان محصّل"(ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 11)، وهذا التّحديد صحيح من جهة المنطق فقد "حدوه حدا خارجا عن أوضاع النّحو، فقالوا: الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان، وليس هذا من ألفاظ النّحويين ولا أوضاعهم وإنّما هو من كلام المنطقيين، وإن كان قد تعلّق به جماعة من النّحويين، وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لأنّ غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع النّحو غير صحيح" (الزّجاجي، 48)، وعرّف الفعل بأنّه "لفظ يدل

على معنى مقترن بزمان محصل" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 12) كما اعتمد التّعريف بالرّسم على منهج الرّواقيين، وذلك بذكر الجنس والخاصّة، "وهو التّعريف الذي يتم بذكر خاصّة من خواص الشّيء المعرف تميزه عن بقيّة الأشياء الأخرى، ولكنّه لا يوضّح طبيعة هذا الشّيء أو خواصه الذّاتيّة" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، 26)، فقد عرّف الاسم بذكر خواصه المعنويّة واللفظيّة "فخاصته المعنويّة أن يكون خبرا ومخبرا عنه، واللفظيّة أن يدخل عليه التّنوين والألف واللام التي للتعريف" (ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو،13)، وعرّف الفعل بذكر خواصه المعنويّة واللفظيّة أيضًا "فخاصته المعنويّة أن يكون خبرا لا مخبرًا عنه واللفظيّة ألا يلحقه تنوين ولا تعريف ولا خفض ولا نصب ولا رفع بالمعنى الذي يلحق الأسماء لأنّه لا يكون مبتدأ ولا فاعلا ولا مفعولا ولا مشبها بها، وإنّما يدخله الإعراب لمعان أخر".(ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو،13).

ويلاحظ أنّ ابن رشد جمع بين المنهجين محاولة لتجنب أي قصور أو نقص قد يكون في كل منهما على حدة، كما اعتمد ابن رشد نوعا آخر من التّعريف وهو التّعريف بالقسمة، والتّقسيم من المناهج المستحسنة والنّافعة في التّعليم، والمقصود به "التّكثير من فوق إلى أسفل، أي من أعمّ إلى ما هو أخصّ كتقسيم الجنس إلى الأنواع والنّوع إلى الأصناف والصّنف إلى الأشخاص".(القنوجي،87/1).

حيث يرى الفارابي أنّه ينفع في سهولة الحفظ والفهم، إذ "ينتفع به في تسهيل الحفظ، فإنّ القسمة توقع الشّيء تحت العدد، فيسهل حفظ الأشياء ذوات العدد، وأيضًا فإنّ القسمة تضع المتقابلات بعضها بحذاء بعض، فيسهل لذلك فهم كل واحد من المتقابلات وحفظه" (الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 93)، كما أنّ هذا النّوع من التّعريف يفيد في إيضاح التّصورات التي تتصف بالعموم، فتجزيئها إلى أقسام يزيل الغبار عنها ويوضّحها في ذهن السّامع عموما والمتعلّم بصفة خاصّة، "وأمّا النّحو الذي بطريق القسمة فإنّما يستعمل متى عسر تخيل الشّيء بسبب أمر عمّ ذلك الشّيء وغيره، فسبق إلى الذّهن فهم الشّيء العام له ولغيره، فظن لذلك الشّيء أنّ الشّيء المقصود هو المشارك له في ذلك الأمر العام، فتستعمل عند ذلك طريق القسمة، فيقسم ذلك الأمر العام بأشياء يخصّ كل واحد منها من تلك الفصول واحدا

من التي اشتركت في العموم، فيتخلّص عند ذلك في فهم السّامع الشّيء المقصود وقد يدخل في نحو القسمة تعديد المعاني التي يدل عليها اسم واحد".(الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، 92).

ويرى تمام حسان أنّ التّقسيم يمثل مرحلة وسطى في دراسة اللغة، يسبقها الاستقراء ويليها التّقعيد إذ يقول "إنّ الاستقراء والتّقعيد طريقان من طرق الوصف في دراسة اللغة، يتوسّط بينهما عمل ثالثٌ هو التّقسيم، ثم تسميّة كل قسم من الأقسام النّاتجة".(تمام حسان، 2001، 149).

وعمليّة التّقسيم لها أهمّيتها في الدّرس النّحوي بصفة خاصّة إذ أنّ تصنيف الصّيغ الصّرفيّة والمفاهيم النّحويّة يقوم عليها، وأمثلة التّعريف بالقسمة كثيرة مبثوثة في ثنايا كتاب ابن رشد، يستخدمها في تحديد الأنواع وما يندرج تحتها، منها قسمته للأسماء فهي مظهرة ومضمرة ومبهمة وموصولة والمظهرة تنقسم قسمين: اسم يدل على شخص أو صفة موجودة في هذا الشّخص، ويظلّ يعرض لقسمة الاسم من تعريف وتنكير، وأُوّل ومشتقة من الأُوّل، وكذلك في تقسيمه للضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة، وقسمته للفعل والأقاويل المركّبة، فقد قسّم الضّمائر –وهي قسم من أقسام الاسم –إلى ضمائر تخلف الاسم المرفوع وضمائر تخلف المنصوب وضمائر تخلف المخفوض، وقسّم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف)، تقسيم الفعل إلى ثلاثة أقسام (ماض وحاضر ومستقبل) مخالفا النّحاة الذين قسموه إلى ماض ومضارع وأمر، وتقسيم الأسماء المظهرة عدة تقسيمات باعتبارات مختلفة، كما قسّم الجمل الكلاميّة إلى قسمين (جمل أوّل وجمل ثوان)، ثم قسّم القسم الأوّل من الجمل (أي الجمل الأُوّل) إلى قسمين (جمل بسيطة وجمل مركبة).

4.خاتمة: ألّف أبو الوليد بن رشد في العربيّة كتابه الوحيد "الضّروري في صناعة النّحو"، وكان حلقة مفقودة في مشروع ابن رشد الفكري حتى تمّ اكتشافه أخيرا، وبذلك تمّ التّعرف على ما تضمنه من أفكار جسّدت مقاربته لتعليم النّحو العربي وتيسير تحصيله، وذلك بإعادة بنائه وصياغته على الطّريقة الصّناعيّة (المنهج العلمي)، فمثل بذلك جانبا من جوانب التّجديد في الفكر عموما وفي النّحو

خصوصا، في عهد الموحّدين، فلم يكن ابن رشد فيلسوفا، ناقلا للفلسفة اليونانيّة وشارحا لفلسفة أرسطو –وبذلك اشتهر –فحسب، بل كان صاحب مشروع فكري نقدي، ينزع نحو التّجديد والإصلاح في كل ميادين المعرفة.

فالفكر المبدع لابن رشد قد مثّل ثورة تجديديّة في الثّقافة العربيّة في كافة مجالاتها ومنها اللغة العربيّة، إذ جسّد كتابه "الضّروري في صناعة النّحو" مذهبا آخر في تيسير تعليم النّحو، يختلف عن غيره من المذاهب والاتجاهات، مذهب لا يقول بحذف هذا الجزء أو ذلك، ولا بالاستغناء عن هذه النّظريّة أو تلك، بل يطرح بعمق مسألة بنيّة النّحو العربي ذاتها، فقد ألّف ابن رشد كتابه "الضّروري في صناعة النّحو "لغرض تعليمي"، ويظهر ذلك بوضوح من خلال كلمة (الضّروري) التي يبدأ بها عنوان الكتاب، إذ توحي بالقدر الذي لا بد منه وتشتد حاجة المتعلّم إليه، فابن رشد لم يكن بعيدا عن المجال التّربوي التّعليمي في عصره، فكان كتابه مجسّدا بذلك لرؤاه التّربويّة من أجل تيسير وتحسين أساليب تعليم النّحو العربي.

5. قائمة المراجع:

الكتب:

1. ابن الآبار، أبو عبد الله محمّد بن عبد الله، التّكملة لكتاب الصّلة، تحقيق: عبد السّلام الهراس، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، 1995، ج2.

2. ابن أبي أصيبعة، أبو العباس أحمد بن القاسم، عيون الأنباء في طبقات الأطباء بيروت لبنان، 1957دط، ج3.

3. التّهانوي، محمّد بن علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

4. الجابري، محمّد عابد، ابن رشد: سيرة وفكر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان ط1، 1998.

5. حسان، تمام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط4، 2001م.

6. ابن خلدون، أبو زيد عبد الرّحمن بن محمّد، المقدمة، تحقيق: عبد السّلام الشّدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2003، ج3.

7. ابن رشد أبو الوليد محمّد بن أحمد، رسائل ابن رشد الفلسفيّة، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1994.

8.ابن رشد، الضّروري في السّياسة (مختصر كتاب السّياسة لأفلاطون)، ترجمه عن العبريّة: أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1، 1998

9. ابن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، تحقيق: منصور علي عبد السّميع، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دط، 2008.

10.رينان، أرنست، ابن رشد والرّشديّة، ترجمة: عادل زعيتر، عيسى البابي الحلبي وشركاه القاهرة، مصر، دط، 1957.

11.الزّجاجي، أبو القاسم عبد الرّحمن بن إسحاق، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس، بيروت، لبنان، ط3، 1979.

12.الشّريف الجرجاني، علي بن محمّد، التّعريفات، تحقيق: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة، دط، دت ط.

13. الفارابي، أبو نصر محمّد بن محمّد، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه: علي بوملحم دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط1، 1996.

14.الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق، بيروت لبنان، ط2، دت ط.

15. القنوجي، صديق بن حسن، أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم، تحقيق: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، دط، 1978 ج2.

16.عبادة، محمّد ابراهيم، النّحو التّعليمي في التّراث العربي، منشأة معارف الاسكندريّة مصر، دط، دت ط.

17. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، مسائل خلافيّة في النّحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر، ط3، 2007.

18. أبو المكارم، علي، تعليم النّحو العربي، مؤسّسة المختار للنشر والتّوزيع، القاهرة، مصر ط1، 2007.

19. الميعان، وضحة عبد الكريم جمعة، التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير، مكتبة دار العروبة، الكويت، دط، 2007.

المجلات والدّوريات:

20. بعيطيش، يحي، "الكفاية العلميّة والتّعليميّة للنظريّة الخليليّة الحديثة"، **مجلّة التّواصل** كليّة الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 25 مارس،**2010**.

21. بن شريفة، محمّد، "حول كتاب" الضّروري في النّحو لابن رشد الفيلسوف"، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة**، العدد 92، 2000.

22. الجابري، محمّد عابد، " التّجديد في النّحو بين ابن مضاء وابن رشد"، **مجلّة فكر ونقد** ع 50/49، مايو/يونيو 2002.

23. السّيد، محمود أحمد، "ابن رشد والضّروري في صناعة النّحو"، **مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق**، مج 84، ج 3، 2009.

24.نعجة، سهى فتحي، "المثال النّحوي المصنوع: فلسفته النّحويّة وأبعاده التّربويّة "، **مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة**، كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، الإمارات العربيّة المتحدة، العدد 36، 2008.

الرّسائل الجامعيّة:

25. التّميمي، جنان، الحدود النّحويّة في التّراث (كتاب التّعريفات للجرجاني أنموذجا)، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرّياض، السّعوديّة، 1429هـ.

26. دراغمة، محمّد ناجي حسين، الحياة الاجتماعيّة وأثرها في أمثلة النّحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح، نابلس، فلسطين، 2012.

27. قاقيش، ابراهيم يوسف، المفاهيم النّحويّة: تصنيفها وتطبيقاتها التّربويّة، رسالة ماجستير الجامعة الأمريكيّة، بيروت، لبنان، 1971.

6.الهوامش:

[1]–ينظر: ابن أبي أصيبعة، عيون الأنباء في طبقات الأطباء، بيروت،1957، ج3 ص 123.

2–ينظر: ابن الآبار، التّكملة لكتاب الصّلة، تحقيق: عبد السّلام الهراس، دار الفكر بيروت لبنان، دط،1995، ج2، ص 74.

3–ينظر: أرنست رينان، ابن رشد والرّشديّة، سيرة ابن رشد للأنصاري (ذيل كتاب رينان) ترجمة: عادل زعيتر، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر، 1957، ص 444

4–محمّد عابد الجابري، ابن رشد: سيرة وفكر، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت لبنان ط1، 1998، ص 76.

5-ينظر: المرجع نفسه، ص 41.

6-المرجع نفسه، ص 75.

7-محمّد بن شريفة، حول كتاب "الضّروري في النّحو" لابن رشد الفيلسوف، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة، العدد 92،2000، ص 28.

8-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في السّياسة (مختصر كتاب السّياسة لأفلاطون) ترجمه عن العبريّة: أحمد شحلان، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، لبنان، ط1 1998، ص 30.

9-محمّد بن شريفة، مرجع سابق، ص 35.

10-ينظر: ابن الآبار، مصدر سابق، ج2، ص 74.

11-محمود أحمد السّيد، ابن رشد والضّروري في صناعة النّحو، مجلّة مجمع اللغة العربيّة بدمشق، مج 84، ج 3، ص 621.

12-علي أبو المكارم، تعليم النّحو العربي، مؤسّسة المختار للنشر والتّوزيع، القاهرة مصر ط1، 2007، ص95.

13-محمّد ابراهيم عبادة، النّحو التّعليمي في التّراث العربي، منشأة معارف الاسكندريّة دط دت ط، ص 15.

14-ينظر: وضحة عبد الكريم جمعة الميعان، التّأليف النّحوي بين التّعليم والتّفسير مكتبة دار العروبة، الكويت، دط، 2007، ص 213.

15-منصور علي عبد السّميع، دراسة كتاب الضّروري في صناعة النّحو، ص 93.

16-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، تحقيق: منصور علي عبد السّميع دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، دط، 2008، ص 137.

17-علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص 47.

18-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 7.

19-المصدر نفسه، ص 4.

20-المصدر نفسه، ص3.

21-يحي بعيطيش، الكفاية العلميّة والتّعليميّة للنظريّة الخليليّة الحديثة، مجلّة التّواصل كليّة الآداب واللغات، جامعة منتوري، قسنطينة، عدد 25 مارس 2010، ص 93.

22-ينظر: ابراهيم يوسف قاقيش، المفاهيم النّحويّة: تصنيفها وتطبيقاتها التّربويّة، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكيّة، بيروت، لبنان، 1971، ص 57.

23-الشّريف الجرجاني، التّعريفات، تحقيق: محمّد صديق المنشاوي، دار الفضيلة القاهرة دط، دت ط، ص 143.

24-محمّد علي التّهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق: علي دحروج مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 1295.

25-أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، قدم له وشرحه: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال ط1، 1996، ص 17.

26-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص59.

27-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.

28-المصدر نفسه، ص137.

29-المصدر نفسه، ص138.

30-محمّد عابد الجابري، التّجديد في النّحو بين ابن مضاء وابن رشد، مجلّة فكر ونقد ع 50/49، مايو/يونيو 2002، ص8.

31-ابن خلدون، المقدمة، تحقيق: عبد السّلام الشّدادي، بيت الفنون والعلوم والآداب الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2003، ج3، ص 213.

32-ينظر: محمود أحمد السّيد، مرجع سابق، ص630.

33-محمّد بن شريفة، مرجع سابق، ص 39.

34-محمود أحمد السّيد، مرجع سابق، ص630.

35-المرجع نفسه، ص 640.

36-علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص 121.

37-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 75.

38-المصدر نفسه، ص60.

39-المصدر نفسه، ص 72.

40-ينظر: المصدر نفسه، ص 114.

41-المصدر نفسه، ص73.

42-أبو نصر الفارابي، إحصاء العلوم، مصدر سابق، ص 18.

43-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 7.

44-ينظر: المصدر نفسه، ص 3.

45-ينظر: محمّد عابد الجابري، التّجديد في النّحو بين ابن مضاء وابن رشد، مرجع سابق ص8-9.

46-سهى فتحي نعجة، المثال النّحوي المصنوع: فلسفته النّحويّة وأبعاده التّربويّة، مجلّة كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، كليّة الدّراسات الإسلاميّة والعربيّة، دبي، الإمارات العربيّة المتحدة، العدد 36، 2008، ص334.

47-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 90.

48-المصدر نفسه، ص 37.

49-المصدر نفسه، ص44.

50-الشّريف الجرجاني، مصدر سابق، ص 482.

51-علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص 120.

52-ينظر: سهى فتحي نعجة، مرجع سابق، ص 336.

53-ينظر: ابن خلدون، مصدر سابق، ج3، 495.

54-محمّد ناجي حسين دراغمة، الحياة الاجتماعيّة وأثرها في أمثلة النّحاة وشواهدهم في عصور الاحتجاج، رسالة ماجستير، جامعة النّجاح، نابلس، فلسطين، 2012، ص 19.

55-علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص 118.

56-ينظر: المرجع نفسه، ص 113.

57-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 16.

59-علي أبو المكارم، مرجع سابق، ص 122.

60-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 101.

61-المصدر نفسه، ص 80.

62-أبو الوليد بن رشد، رسائل ابن رشد الفلسفيّة، تحقيق: رفيق العجم، دار الفكر اللبناني بيروت، لبنان، ط1، 1994، ص 66.

63-أبو القاسم الزّجاجي، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق: مازن المبارك، دار النّفائس بيروت، لبنان، ط3، 1979، ص 46.

64-أبو البقاء العكبري، مسائل خلافيّة في النّحو، تحقيق: عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب القاهرة، مصر، ط3، 200، ص 49.

65-جنان التّميمي، الحدود النّحويّة في التّراث (كتاب التّعريفات للجرجاني أنموذجا) رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، الرّياض، السّعوديّة، 1429هـ، ص4.

66-المرجع نفسه، ص 94.
67-أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، تحقيق: محسن مهدي، دار المشرق بيروت، لبنان، ط2، دت ط، ص 87.
68-جنان التّميمي، مرجع سابق، ص 25.
69-صديق بن حسن القنوجي، أبجد العلوم: الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم تحقيق: عبد الجبار زكار، منشورات وزارة الثّقافة والإرشاد القومي، دمشق، سوريا، د ط 1978 ج2 ص 89.
70-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 11.
71-أبو القاسم الزّجاجي، مصدر سابق، ص 48.
72-أبو الوليد بن رشد، الضّروري في صناعة النّحو، مصدر سابق، ص 12.
73-المصدر نفسه، ص 26.
74-المصدر نفسه، ص13.
75-المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.
76-ينظر: صديق بن حسن القنوجي، مصدر سابق، ج1، ص 87.
77-أبو نصر الفارابي، الألفاظ المستعملة في المنطق، مصدر سابق، ص 93.
78-المصدر نفسه، ص 92.
79-تمام حسان، مرجع سابق، ص 149.